هذه مآخذ يسيرة ، لا تكاد تذكر بالإضافة الى المجهود الذي بذل في إخراج هذا الجزء من الإنباه بهذه الحلة الأنيقة ، وانه ليسعني أن أشكر للمصحح الفاضل همته فى إتيان مهمته الأدبية والتأريخية ، ولا سيما بعد كون عمله فردياً ، وأختم هذا النقد بالبيتين المذكورين فى (ص ١٣٨) من هذا الجزء (١) فى فضل المصححين البارعين ، وهما :

فما رفع الهندي وهو حديدة   على التبر الا ضربه بالمطارق
ولو رمت ما راموه بالعلم لم يكن   وجيههم فى حلبة المجد لاحقي

مصطفى جواد

فهرس المخطوطات المصورة

أخرج معهد إحياء المخطوطات العربية ، وهو من مؤسسات الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، الجزء الأول من فهرس المخطوطات العربية التي قامت الإدارة الثقافية بتصويرها من بعض خزائن الكتب فى البلدان العربية وغيرها . وقد سبق للمعهد أن أخرج فهرساً أولياً طبع على آلة « الرونيو » للمخطوطات التي تمكن من تصويرها ، وذلك قبل أمد ، ووزع المطبوع على الدول العربية وعلى الأشخاص المعنيين بموضوع المخطوطات ، ثم قام بطابع فهرس ــ يقع فى أجزاء ــ للمخطوطات التي تجمعت لديه بواسطة آلات الطباعة المألوفة . فخرج الجزء الأول منه من دار الرياض للطبع والنشر بالقاهرة ، وذلك فى سنة ١٩٥٤ م .

ومخرج هذا الجزء ومصنفه هو السيد فؤاد سيد ، أمين المخطوطات بدار الكتب المصرية . وكانت الإدارة الثقافية قد عهدت بهذا العمل الى السيد محمد بن تاويت الطنجي . ولكن تعيينه أستاذاً بجامعة أنقرة حال بينه وبين إتمامه ، فتركه بعد أن أنجز اللازم الخمس والعشرين الأولى من الكتاب ، فعهد المعهد بانجازه واكمله الى السيد فؤاد سيد . فتابع النهج الذي

(١) ذكرهما القفطي منسوبين الى أبي العباس أحمد بن هبة الله المعروف بابن الزاهد ، وأظنهما للحيص بيص سعد بن محمد بن صيفي ، لأن هذا نفسه ، ولأن له قصيدة على هذه العروض والقافية ، ولأن ابن الزاهد كان يروي شعر الحيص بيص كما جاء في تأريخ ابن الدبيثي الذي نقل منه القفطي الترجمة بحسب ما أراد .

وضعه الطنجي ، وهو المنهج المألوف من توزيع الكتب على العلوم والآداب والفنون ، كل موضوع في باب ، مرتباً أسماء الكتب على حروف المعجم ، مقرونة بأسماء المؤلفين إن كانت معروفة ، ثم بتعريف موجز للكتاب مع بيان أجزائه إن كان في أجزاء ، وتاريخ الخط إن كان مدوناً ، وما شابه ذلك من ملاحظات .

وقد حرص مصنفه على ألا يهمل بعض ملاحظات أخذها هو على نفسه : وأراد أن ينبه القارىء عليها ، فقال : « وهذا الجزء الأول من الفهرست ، رغم ما بذل في اخراجه وإعداده من جهد ، إلا أنه مع ذلك لا يخلو من أن يكون فيه بعض الهنات والأخطاء . فقد كان كل الاعتماد في إخراجه على البطاقات التي أعدها المفهرسون لمحتوياته من الكتب . ولم يكن لديهم الوقت الكافي لدراسة المخطوطات دراسة دقيقة مفصلة ، فضلا عن أن أكثر الفهارس التي كانت بين أيديهم لهذه المكتبات موجزة ايجازاً شديداً ، لا يساعد على تقديم بيانات وافية ، وفي أكثر الأحيان تكون أسماء الكتب والمؤلفين مخالفة للحقيقة والواقع » . وهي ملاحظات يشكر المصنف على اشارته اليها .

ويقع هذا الجزء في ٥٦٧ صفحة من القطع الكبير ، تقع كل صفحة في عمودين اثنين . أما موضوعاته ، فهي : الكتب السماوية ، والقراءات والتجويد ، والتفسير ، وعلوم القرآن ، والحديث ، والمصطلح ، والتوحيد ، والملل والنحل ، والتصوف ، والآداب الشرعية ، والفلسفة ، والمنطق ، وأصول الفقه على المذاهب الأربعة ، وفقه الامامية والزيدية ، واختلاف الفقهاء ، وعلم الفرائض . ثم اللغة ، والنحو ، والصرف ، والبلاغة ، والعروض والقوافي ، والأدب ، والسياسة ، والاجتماع ، والجغرافيا والبلدان .

ويلاحظ أن المصنف قد خالف أصحاب الفهارس والمصنفين للكتب في تصنيفهم المألوف ، فجعل التوحيد والملل والنحل والتصوف والآداب الشرعية والفلسفة والمنطق بعد الحديث والمصطلح وقبل أصول الفقه ، مع أن العادة الجارية أن يكون ذكرها بعد الحديث . وهي عادة مستمدة من أصول دراسة الشريعة ومراتب الأهمية في استنباط الأحكام . ثم إن باب الفلسفة والمنطق من الأبواب التي يضعها العلماء بعد العلوم الشرعية وفنون العربية

لا قبلها ، والى ذلك ذهب أيضاً المستشرقون ، كما كان من اللازم ذكر فصل فقه المذاهب الأخرى بعد فصل الفقه الحنبلي ، مراعاةً لوحدة الموضوع . وأظن أن الذي حمل المصنف على ذكر الجغرافيا والبلدان بعد فصل السياسة والاجتماع ، وتأخير فصل التأريخ الى الأجزاء المقبلة ، هو سعة موضوع التأريخ وكثرة المصنف فيه ، مما صعب على المصنف وضعه في هذا الجزء ، فآثر ذكره في الجزء التالي من الكتاب .

وكنت أطمع أن يكون الفهرس أكثر سعة وتفصيلا ، كأن تذكر أوصاف كل مخطوطة وتدون جملة أسطر من أولها وجملة أسطر من آخرها ، وأن يشار الى ما عليها من تعليقات وتوقيعات وأسماء المشترين لها ومن دخلت في حوزتهم إن وجدت وتواريخ دخولها ، ثم ملاحظات المصنف عن تنوع القلم الذي استعمل في كتابة المخطوطة إن كان متنوعاً ، وأمثال هذا مما يفيد في تعريف هوية الكتاب ، كما كنت أطمع أن يشار الى أسماء خزائن الكتب العامة والخاصة التي يوجد فيها المخطوط أو أجزاء منه إن كانت له نسخ أو أجزاء ، لتعم بذلك الفائدة ، وليكون في وسع الطالب الراغب الحصول على نسخ أخرى من المخطوط في حالة عزمه على نشره وبعثه ، أو إكمال ما في نسخته من نقص أو خطأ ، أو لأسباب علمية أخرى . وشيء آخر كنت أطمع أن أراه في الفهرس هو الاشارة الى مواضع طبع المخطوط والسنة التي طبع فيها في حالة كونه من الكتب المطبوعة . ففي هذه الاشارات أهمية كبيرة للمراجعين ولا سيما الراغبين في نشر المخطوطات . وكنت أطمع في شيء آخر ، هو الاشارة الى فهارس الكتب مثل فهرس « بروكلمن » وأمثاله في حالة تعرض هذه الفهارس للمطبوعات المشار اليها ، والاشارة الى عدم ورود أسمائها فيها في حالة عدم ذكرها ، لأن هذه الفهارس هي المرجع المعوّل عليه في تتبع المخطوطات .

وقد حملني على ذكر هذه الملاحظات أن المصنَّف من منشورات معهد متخصص بالمخطوطات العربية ، وأنه صدر باسم اللجنة الثقافية بجامعة الدول العربية ، ومؤلف هذا شأنه وتلك منزلته يجب أن يكون فوق مستوى المصنفات التي تخرجها خزائن الكتب في العالم ، وأن يكون وافياً شافياً ، فيه ايضاحات واسعة لا نجدها في أمثاله من المصنفات . أما ضيق الوقت ، والرغبة في

اخراج الفهرس بسرعة ليقف عليه القراء وما شابه ذلك من أعذار ، فليست في نظري أعذاراً مقنعة ، لأن من طبيعة العمل العلمي البطء والتأني ، فالتمحيص والتعمق والاحاطة تؤدي الى التأخير . وقد كان في امكان الأمانة تأخير اصدار الكتاب أشهراً ليكون شاملاً جامعاً لما قلت . ومع ذلك ، فقد بسد الكتاب نقصاً ، وأفاد الباحثين ، والكمال غاية صعبة المنال ، فللمعهد وللمصنف الشكر .

THE SUFI PATH OF LOVE

للأوربيين ولع خاص بالتصوف ، ولهم فيه طرق ، خاصة في ألمانيا حيث ظهر من بينهم رجال لهم مقام وآراء فيه ، فلا غرابة اذا رأينا المستشرقين يعنون عناية خاصة بالتصوف عند المسلمين ، وبنشر مؤلفات كبار الصوفية . والعنوان المتقدم هو اسم كتاب معناه طريق المتصوفة في الحب ، لمؤلفة إنكليزية اسمها « مرغريت سمث » ، يتألف من ستة فصول في طبيعة التصوف وأصوله ، وفي الله ووحدة الوجود ، وفي الله والجمال ، وفي الله والانسان ، وفي النفس الانسانية ، وفي الغنوسطية ، وموضوعات أخرى من موضوعات التصوف . وهو من منشورات مكتبة « لوزاك » في إنكلترة .

أمثال قرآن

هذا عنوان كتاب يقع في (٣٥٣) صفحة في الآيات القرآنية المستعملة مثلاً أو تشبيهاً في اللغة الفارسية ، من تأليف السيد علي أصغر حكمت من وزراء إيران السابقين وعضو المجمع العلمي الايراني والمجمع العلمي العراقي . وقد طبع في طهران سنة (١٣٣٣) من التقويم الايراني الشمسي . ويقع في خمسة فصول .

افتتح الكتاب بمقدمة في الأمثال والأساطير الإيرانية ، وفي تدوين الأمثال السائرة في الفارسية ، ثم في الآيات القرآنية الكريمة التي استخدمت مثلاً في الفارسية في الماضي وفي الحاضر ، وفي الأمثال الفارسية المقتبسة من الآيات .